إسراء الغمغام – أيدت حقوق الأقليات في السعودية، وهُدِدت بالإعدام

لم يكن ثمة تحذير، بل أتى عناصر الأمن فجأة إلى منزل إسراء الغمغام في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2015، وكانت تسكن في القطيف على الساحل الشرقي للسعودية، وهي مدينة تضم بعضاً من أشجع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد. وبالنسبة لعناصر الاستخبارات الذين اعتقلوا إسراء وزوجها من منزلهما، ما كانت هذه المداهمة سوى واحدة أخرى من مداهمات عديدة نفذوها: الاحتجاز المعتاد للنشطاء الذين شاركوا في الاحتجاجات للمطالبة بإنهاء التمييز ضد الأقلية الشيعية في السعودية.

لم تعلم إسراء الغمغام إلى أين اقتادها عناصر الأمن، فقد اقتيد الزوجان الشابان مباشرة إلى سجن المباحث في الدمام، عاصمة الإقليم الشرقي الغني بالنفط. وما هذا السجن سوى واحد من شبكة سجون للمؤسسات العقابية الخاضعة لسيطرة حكومية مُحكمة والتي تديرها أجهزة الأمن السعودية – سجون مصممة لسجن الإرهابيين، وكذلك المدافعين السلميين عن حقوق الإنسان من قبيل إسراء.

التهديد بالإعدام

لا يُعرف إلا القليل عما حدث لإسراء الغمام خلال الأشهر الـ 32 قبل مثولها في المحكمة. وقد حُرمت بالتأكيد من الاستعانة بمحامٍ في المراحل المبكرة من احتجازها والتحقيق معها، وتزعم أنها تعرضت لإساءة معاملة، ولكن لم يتم التحقيق بأي من مزاعمها – رغم التقارير الواسعة النطاق عن ممارسة التعذيب في السعودية.

وفي 6 آب/ أغسطس 2018، مثُلت إسراء الغمغام أمام المحكمة الجنائية الخاصة السيئة الصيت، وهي هيئة استُحدثت للتعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب. وقد وُجهت إليها وإلى زوجها، موسى الهاشم، إضافة إلى أربعة مدافعين آخرين من السكان الشيعة اتهامات جنائية. وعندما مثلت أمام المحكمة لم يكن لديها أي تمثيل قانوني، وكانت لائحة الاتهام حافلة: "المشاركة في تظاهرات"، و "التحريض على التظاهر"، و "محاولة تأجيج الرأي العام"، و "تصوير الاحتجاجات ونشر المقاطع المصورة على وسائل التواصل الاجتماعي"، و "تقديم دعم معنوي للمشاركين في أعمال الشغب"، و "الانضمام إلى هيئة إرهابية تهدف إلى خلق الفوضى والاضطرابات ضمن المملكة".

وطالب الادعاء العام بإعدام المتهمين، مما جعل إسراء الغمغام أول ناشطة سعودية مهددة بقطع الرأس بسبب مشاركتها في احتجاجات سلمية.

الربيع العربي

إن كابوس احتمالية مواجهة إسراء الغمغام لعقوبة الإعدام واحتجازا الطويل نقلها إلى موقف بعيد كل البعد عن انهماكها المبكر كمدافعة عن حقوق الإنسان أثناء الربيع العربي الذي انطلق في عام 2011. فمثل العديد من المواطنين السعوديين الذين يواجهون القمع في الإقليم الشرقي من البلد، اعتقدت إسراء أن الاضطرابات قد تجلب التغيير: إعمال الحقوق المدنية والسياسية/لجميع السعوديين، وليس فقط لأغلبية سكان المملكة من أتباع المذهب السني.

إن التمييز ضد أبناء الأقلية الشيعية في السعودية موثّق جيداً، وذلك ضمن نظام التعليم العام ونظام العدالة وفي مجال فرص العمل والحريات الدينية، إذ يواجه الشيعة السعوديون حرماناً شديداً.

وكانت إسراء الغمغام قد قابلت في أوج انطلاقة الربيع العربي الرجل الذي سيصبح زوجها لاحقاً، فقط اعتملت فيهما الرغبة في تحقيق التغيير السلمي، وتمسكا بمسار الحملات اللاعنفية والمطالبة بالإصلاح في الوقت نفسه. بيد أن نشاطهما لم يظل مجهولاً لأجهزة الأمن السعودية التي انتهجت نهجاً غير متسامح أبداً مع أي شخص تعتبره 'معارضاً' من قبيل إسراء الغمغام وموسى الهاشم في عام 2015، فاعتقلتهما واحتجزتهما وحاكمتهما.

إصدار الحكم

في عام 2018، وبعد مثول إسراء الغمغام لأول مرة في المحكمة، درس 18 خبيراً من الأمم المتحدة قضايا عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان في السعودية، وأعربوا عن "انشغالهم الشديد" بشأن إسراء، وصرّحوا بأن الاتهامات الموجهة ضدها "تفتقر إلى أساس قانوني".

وفي شباط/ فبراير 2019، وبعد موجة احتجاج دولية، أسقط الادعاء العام السعودي مطالبته بإعدام إسراء. ورغم أنها ما عادت مهددة بالإعدام، إلا أن زوجها والمتهمين الآخرين ما زالوا عرضة للإعدام على يد الدولة.

وفي شباط/ فبراير 2021، وبعد أكثر من 5 سنوات من الاحتجاز القاسي صدر بحق إسراء حكم بالسجن لمدة 8 سنوات، وكانت تبلغ من العمر آنذاك 32 سنة. وعندما تخرج من السجن، ستكون ممنوعة من السفر لمدة 8 سنوات إضافية.

وبالتالي، لا تزال إسراء سجينة في سجن المباحث بالدمام، ولا يُسمح لها باستقبال سوى زيارة واحدة شهرياً.

نرجو أن تنضموا إلينا في المطالبة بالإفراج عن إسراء الغمغام.